قطب مصطفى سانو *

مناهج التعليم في العالم الإسلامي

حتمية المراجعة وضرورة التطوير ٢/١

(الصفحات ٣٩- ٥٨)

ملخّص

هذه الدراسة تتناول ضرورة اعتماد فكرة التكامل بين القيم والمعارف من جهةٍ، وبين علوم الدين وعلوم الدنيا من جهة أخرى، وضرورة إعادة النظر في أهداف المناهج التعليمية ومحتوياتها في ضوء الواقع المعاصر لتغدو مواكبة ومعبرة، وضرورة إحلال أساليب التشويق والترغيب والحوارية والنقدية في التعليم محل أساليب القمع، والاستبداد، والتكميم، والإملاء التي كانت ولا تزال إحدى الأسباب الرئيسة التي تدفع الناشئة إلى الغلو والتطرف والتزمت والانحراف في الفكر والتصور والسلوك.

أهمية المناهج ومكانتها

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد.

كان التعليم ولا يزال الملاذ الآمن الذي يلاذ به عند الهمِّ بالارتقاء بالأمم والنهوض بالشعوب والمجتمعات، وذلك بحسبانه العمود الفقري للتنمية الشاملة، كما كان التعليم ولا

---

* - عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وأستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ومدير المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية بماليزيا.

يزال بمؤسساته ومناهجه المرجعية التي يلجأ إليها عند البحث عن الحلول الناجعة لمختلف الأزمات والنوازل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية التي تجابه حياة الأمم، وتؤثر في سيرها وتطلعها نحو الترقي والتنمية والتطور والتقدم. ولا غرو والحال كذلك أن يغدو التعليم بمؤسساته ومناهجه محل اعتزاز أو اهتزاز، فالأمم تعتز بتعليمها إذا كانت مؤسساته ومناهجه تحقق لها ما تصبو إليه في الحياة من رقي ونهضة وتطور وتقدم، كما أنَّ مؤسسات التعليم ومناهجه تشهد اهتزازًا إذا عجزت عن تحقيق تطلعات الشعوب وآمالها القريبة والبعيدة.

الأمم الراغبة في الشهود الحضاري، والتمكين الفكري في الأرض، كانت ولا تزال تلقي بثقلها المادي والمعنوي على التعليم بترقيتها مؤسساتها التعليمية ترقية شاملة، وبتعهد مناهجها التعليمية بالمراجعة الدائبة، والتطوير المتواصل سعيًا إلى تمكين التعليم بمؤسساته ومناهجه من مجابهة الظروف والأزمات والتحديات التي تداهم حياتها بين الفينة والأخرى، وأملاً في تمكين الأجيال التي تعد مخرجات التعليم من الاستفادة من الفرص والآفاق والإمكانات المتوافرة في النهوض بالشعوب والارتقاء بها.

وبالمقابل، فإن الأمم والشعوب التي لا تتطلع إلى أي قدر من الشهود الحضاري، ولا ترنو إلى أي نصيبٍ من الحضور والتمكين في الأرض، لا تولي مؤسسات تعليمها أدنى اعتبار أو تقدير، كما لا يمس مناهج تعليمها بأدنى تطوير أو تغيير أو تحديث أو تجديد، بل تُصاب مؤسساتها بإهمال دائم، ونظرة دونية رجعية منبثقة عن رغبة عارمة في التمادي في حالة التيه الفكري والتخلف العلمي والتأخر المادي والتقهقر الحضاري، كما تتمتع مناهجها التعليمية بركود عميق، وجمود عتيق يدفعانها دومًا وأبدًا إلى الاعتصام المزيَّف بماض مجيدٍ لم تصنعه أبدًا، والاعتزاز الأجوف بمنجزات حضاريةٍ لم تسهم فيها قط، بل أفقدتها قيمتها ومكانتها نتيجة تقاعسها وارتكاسها وابتعادها المتعمد عن الزيادة فيها والانطلاق منها.

وتأسيسًا على هذا، فإن أيَّ طمع في شهود حضاري أو تمكين فكري وثقافي في الأرض، لا يمكن له أن يتحقق ما لم يتربع التعليم بمؤسساته ومناهجه المكانة العليا والمنزلة السامية على مستوى الميزانيات التي ترصد له، وعلى مستوى التقدير والاهتمام الذي يناط به في المجتمع، ولن يُؤتي التعليم أكله ما لم تتعهد مناهجه بالمراجعة الدائمة، والتطوير اللازم الذي يجعل منه مصنعًا هامًّا ومهمًّا يصنع الأجيال الأكفاء القادرين على النهوض بالأمم والارتقاء بالشعوب، وتحويل التحديات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى فرص وآفاق تجعل منهم أمة حاضرة وشاهدة وفاعلة ومشاركة في الفعل الحضاري.

وتأتي هذه الورقة المتواضعة لتسلِّط الضوء على حتمية تعهد المناهج التعليمية في عالمنا الإسلامي المنكوب بالمراجعة الدائبة الدائمة، وضرورة تطويرها قصد تمكينها من صنع الجيل الشاهد الحاضر الفاعل والمشارك في الفعل الحضاري المعاصر، وتنطلق الورقة من فرضية تتمثل في أن حاجة هذه المناهج إلى المراجعة غدت اليوم فريضة دينية وضرورة عصرية، ذلك لأنَّها لم تتمكن حتى هذه اللحظة من صنع ذلك الجيل المرتقب الذي يعيد للأمة الدور الريادي على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصاديّ، فمن المكابرة ادِّعاء تبرئة المؤسسات والمناهج التعليمية السائدة من الأزمة الفكرية، والتخلف العلمي، والانفلات الاجتماعي، والتأخر المادي، والانسحاب الحضاري الذي تتقلب فيه معظم الأقطار الإسلاميَّة إن لم يكن كلها.

وبتعبير آخر، إنَّه من العقلية النعاميّة الاعتقاد الأجوف بأنَّ وضع عالمنا الإسلامي ومكانته في المحافل الدولية وضع لا يستحق مراجعة شاملة ولا استنفارًا عامًّا للمسألة التعليمية برمتها، كما أنَّه من الحيف الفكري والزيف العلمي، الإيمان الأجوف بأنَّ الوضع العلميَّ والفكريَّ والسياسيَّ والاقتصاديَّ والاجتماعيَّ لعموم الأمة في المرحلة الراهنة لا يستدعي كل أولئك تغييرًا جذريًّا واستنهاضًا شاملاً في المؤسسات التعليمية عامة وفي

المناهج التعليمية خاصَّة، فلا مخرج من التيه الذي عمَّت بـه البلـوى مـا لم يعـد عالمنـا الإسلامي النظر الحصيف المخلص البعيد عن العاطفة والحماسـة في مناهجنـا التعليميـة، وقوفًا على مكامن الضعف والوهن فيهـا في الأهـداف والمحتويـات والأسـاليب وطـرق التقويم التي تنتظمها تلك المناهج، وتغـييرًا لمـا ران عليـه البلـى والقـدم، وتطـويرًا لمـا يستدعي الواقع المعاش تطويره وتجديده، أملاً في أن تغدو المناهج بأهـدافها ومحتوياتهـا وأساليبها وطرق تقويمها قادرة على تخريج جيل الشهود والحضور والفاعلية.

انطلاقًا من أن المناهج عند عامة أهل العلم بالتربية تتكون مـن الأهـداف والمحتـوى والأساليب وطرق التقويم، لذلك، فإن الورقـة عنيـت بـإبراز أسـباب حتميـة المراجعـة والتطوير لكل واحدٍ من هذه العناصر الأربعة التي تتـشكل منـها المنـاهج التعليميـة في الدراسات التربوية الحديثة، كما عُنيت أيضًا بتحقيق القول في السبل العلمية الـتي ينبغـي اتِّباعها عند الهمِّ بتحقيق المراجعة المنشودة والتطوير المرجو للمناهج التعليميـة في ضـوء الواقع المعاصر.

وبناءاً على هذا، فإن الورقة انتظمت مبحثين، كان أولهمـا إبـرازًا للأسـباب العلميـة والمنهجية لحتمية المراجعة وضرورة التطوير، وتناول المبحث الثاني تحقيقًا للسبل العلميـة التي ينبغي السعي وفقها لتحقيق المراجعة والتطوير، واحتضنت الخاتمة اقتراحـات عنّـت لها، ومن شأن الأخذ بها تحقيق تلك المراجعة المنشودة الهادئة وذلـك التطـوير الـشامل المرجو والمتزن، ومن أهمِّ النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وفضلاً عن هذا، فإنَّ الدراسة دعت إلى ضرورة الالتزام بالمراجعة الشاملة للمنـاهج بصورة منتظمة، كأن يتم النظر فيها بعناصرها الأربعة بعد كـل فتـرة زمنيـة لا تتجـاوز أربعًا من السنين ضمانًا لصيرورة المناهج انعكاسًا للواقع الذي يعيش فيه الناس، وسـعيًا إلى تمكينها النشء من حسن التعامل مع مختلـف الأزمـات والنـوازل والتحـديات الـتي تداهم ساحتهم بين الفينة والأخرى.

على أنه من الجدير تقريره أننا تجاوزنا في هذه الدراسة الإشارة إلى مناهج تعليم قطر أو بلد بعينه إيمانًا منا بأن الدراسة ليست ميدانية، ولا تروم نقد مناهج قطر دون آخر، ولكنها تتناول بالتحليل والدراسة المناهج السائدة في العالم الإسلامي، وإننا نعتقد أنه ليس ثمة تفاوت كبير يذكر بين تلك المناهج من حيث الإجمال.

وختامًا، الله نسأل أن يوفقنا والقائمين على التعليم في عالمنا الإسلامي إلى تقديم مناهج تحقق للأمة دورة حضارية أخرى، واستئنافًا عاجلاً للدور الريادي الذي كان ذات يوم للآباء والأجداد بفضل ما كانوا يتمتعون به من إيمان راسخ بضرورة محاسبة الذات قبل محاسبة الآخر، وضرورة الاستفادة مما تجود به الأيام من مستجدات مع الحفاظ التام على الثوابت والأصول العامة التي لا يطرأ عليها تغيير أو تحوير أو تبديل في كل عصر ومصر. إن نريد إلا الإصلاح ما استطعنا وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

المبحث الأول: في الأسباب الموضوعية والعلمية لحتمية مراجعة المناهج وضرورة تطويرها

أولاً: أهمية المناهج في بناء الحضارات والتعامل مع الأزمات

لا يشكّ أحد بأن تقدّم الأمم وسؤددها، كان - ولا يزال - مرهونًا كل الرهان بما يوليه القائمون على أمرها من اهتمام عظيم، وعناية فائقة، ورعاية كريمة للمؤسسة التعليمية عامة وللمناهج التعليمية خاصة، ذلك لأن هذه المؤسسة التعليمية هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن صنع الأجيال من خلال رسم السياسات الثاقبة، وتحديد المنطلقات الصائبة، وتوجيه الطاقات الشابة توجيهًا يجعلها تتفاعل - بفعالية واقتدار - مع المجتمع حوله، كما أنها هي المسؤولة عن نهضة الشعوب، وتقدم الأمم وتطورها، وتوكل إليها مهمة الإصلاح والتطوير، والترقي، وفضلاً عن هذا، فإن استقلال الشعوب والأمم وحفاظ الدول على سيادتها ومكانتها يتوقفان توقفًا أساسًا على مدى استقلال

مؤسساتها التعليمية، وأصالة نظامها التعليمي والتربوي، وتعبير مناهجها التعليمية عن مبادئها وأهدافها وتطلعاتها في الحياة، ولهذا، فلا غرو أن يؤمّ المصلحون المخلصون المؤسسة التعليمية عامة، والمناهج التعليمية خاصة عندما يحزّ بهم أمر، أو تداهمهم نازلة، أو تفجعهم فاجعة، بل لا عجب من أن يتخذ أولو النهى والألباب من المناهج التعليمية بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها، منطلقات لتحقيق ما يصبون إليه من إصلاح منشود للواقع الذي هم فيه، وتغيير مرجوّ للظروف التي يعيشون فيها.

لقد كانت المناهج التعليمية – ولا تزال – أهم جهة مستهدفة للإصلاح والتغيير والتطوير والتعديل، وقد شهدت – ولا تزال تشهد – على مرّ العصور وكرّ الدهور ضروربًا من إعادة الصياغة والتصميم أملاً في أن تسهم بفاعلية في إنتاج جيل متمسك بالثوابت والمبادئ، ومواكب للتغيرات والتطورات، ومتفاعل مع مستجدات الواقع المعاش، فتتحقق لهذا الجيل حياة ملؤها الاستقرارُ، والتقدم، والنهضة، والتطور، والأمانُ. **ولن تقوى المناهج على تحقيق هذه الغايات ما لم تغدو مناهج جامعة بين الأصالة والمعاصرة، ومتمتعة بوضوح الرؤية، وسلامة الهدف في الحياة، وواقعية الأساليب والوسائل التي تستخدم من أجل الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة.**

إنّ هذه الأهميّة القصوى والمكانة العليا التي تحتلها المناهج التعليميّة في تحديد مصائر الشعوب ومستقبل الأمم، هي التي تجعلها – كما أسلفنا – محل اهتمام وتركيز وتصميم ومراقبة لدى الأمم التي ترغب في السيطرة والتأثير والاستيلاء على غيرها من الأمم بغية ضمان استمرارية سيطرتها وقبضتها على مقدراتها، والتحكم في مصائرها ومنطلقاتها ومواقفها. إذ إنَّ تحكم أمّة في غيرها لا يتحقق ما لم تكن الأمة المتحكمة ذات مناهج رائعة واقعية جامعة شاملة تتسم في الغالب بوضوح الهدف، وسلامة المنطلق، وسداد الأسلوب؛ وبالمقابل تكون الأمة المتحكَم فيها ذات مناهج مهلهلة، هائمة، وعائمة، غامضة الهدف، وغير واقعية، ولا مواكبة لما تجري به الحياة في الواقع،

مما يجعلها فريسة لغيرها يتصرف فيها كيفما شاء، ويطوّعها لإرادتها وابتلاءاتها، والتاريخ المعاصر خير شاهد على هذا الأمر.

ومن ثمّ، فإن الأمم الراغبة في استعادة عافيتها، واستئناف دورها الحضاري، تنطلق من المراجعة الحصيفة الشاملة الواعية لمناهجها بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها، قصد الوقوف على الوهن الحضاري الذي ابتليت به، والهامشية التي فرضت عليها بجبل منها لا بجبل من الناس، وبغية تجاوز ما ران عليه البلى من أهداف مثالية ضبابية غير قابلة للتحقق في أرض الواقع، ومحتويات غير مواكبة لما يعيش فيه الناس، وأساليب تعليم بالية تذكي روح الغلو والتطرف والإرهاب، وتقضي على كل ابتكار أو إبداعية أو حرية في التعبير والحوار والمناقشة.

وعندما تقف الأمم على هذه الأدواء المدمرة، تدرك – حينئذٍ – أن الخلل فيها، وليس في أعدائها كما توهمت، وأن العلاج بيدها لا بيد أعدائها، وليس بالإمكان معالجة هذه الأدواء ما لم تتجرّع تلك الأمم جرعات عنيفة من الظروف الاستثنائية والأهوال المفجعة مما تدفعها إلى إعلان حالة طوارئ قصد إنقاذ الأجيال الصاعدة من الذوبان والهزيمة الشاملة ماديًا وروحيًا، والتبعية المؤكّدة لغيرها من الأمم.

ثانيًا: الأسباب الموضوعية للمراجعة والتطوير

وتأسيسًا على ما سبق ذكره أعلاه، فإنّ الواقع المرير الذي تعيش فيه الأمة الإسلامية اليوم من فوضى تشريعية، وتخلف عام عارم على جميع الأصعدة، يعود شطر كبير منه – إن لم يكن كله – إلى المؤسسات التعليمية عامة والمناهج التعليمية خاصة، فهذه المؤسسات والمناهج التعليمية هي المسؤولة مسؤولية أساسية عن التردي والانسحابية والخنوع الذي آلت إليه الأوضاع الفكرية والعقدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في سائر الأقطار الإسلامية المنكوبة، ذلك لأنها هي

المسؤولة – كما أسلفنا – عن صنع الأجيال من صنّاع القرار والمسؤولين عن إدارة الدولة، كما أنها هي المسؤولة عن تحديد الأهداف، ورسم السياسات، وتحديد المنطلقات والأساليب التعليمية القادرة على تكوين جيل متكامل وواع ومواكب.

سواء آمنا أم لم نؤمن، فإن الحقيقة التي لا تخفى على أحدٍ هي أن ثمة خللاً وقصوراً واضحًا وجليًّا في العديد من مناهجنا التعليمية المعاصرة في عالمنا الإسلاميّ، فعلى الرغم من تبني معظم الدول الإسلامية المنكوبة الإسلام مصدرًا للتشريع والتقنين غير أن المرء لا يجد في واقع الأمر حضورًا حقيقيًّا لهذا الإسلام في الواقع العملي، فجلُّ أهداف المناهج التعليمية غير معبّرة عن هويّة الأمّة وإرثها العقدي والثقافي، ولا هي منبثقة انبثاقًا حقيقيًّا من ثوابتها التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، مما يجعل تحقيقها أمرًا مستحيلاً ومتعذرًا في دنيا الناس؛ وأما محتويات تلك المناهج ومضامينها، فإنها لا تنتظم موادَّ وموضوعات عميقة الصلة ووثيقة العلاقة بالأهداف المنسوجة والمرسومة، فجلها في التخصصات العلمية والإنسانية مستوردة ولا علاقة لها بواقع الناس حتى إنها تدرس بلغات أجنبية في الديار الإسلامية، وفي التخصصات غير العلمية تعد تلك المواد والموضوعات تقليدية غير موصولة الصلة بالواقع الذي يعيش فيه الناس، الأمر الذي أدّى ولا يزال يؤدي إلى تمكن هذه المناهج عبر هذه المحتويات المستوردة والغريبة إنتاج جيلٍ مغرم باستهلاك المعرفة والعلم ولا ولن يحلم أبدًا في إنتاج ملعقة أو شوكة بنفسه، بل إنه يكرس التخلف والتأخر، ولا يمكن له – بأي حال من الأحوال – أن يحلم بتحقيق شهود حضاري للأمة، أو تمكينها من استئناف دورها القياديّ.

وفضلاً عن هذا، فإنه لا يماري أحد من العقلاء والمنصفين في أنّ العديد من الأساليب والوسائل التعليمية التي تستخدم لتمكين النشء من المواد والمقررات والموضوعات التي تقدم لهم، تعاني تشوّهًا وتخلّفًا واضحين وجليّين، وتعمّق عقلية الاستبداد في الفكر والسلوك والتعصب الأعمى للانتماءات المذهبية الضيقة المقيتة، كما أن تلك الأساليب

تلعن وتتبرأ من الروح النقدية والابتكار والإبداع، وتقضي على المواهب الشابة والناشئة في مهدها، وتنمي الاستمتاع بتكميم الأفواه واختلاق الأكاذيب والافتراءات للنيل من الخصوم والمخالفين، بل إن تلك الأساليب ترى في الحرية والانفتاح والشفافية شؤمًا وكفرًا، مما ينعكس انعكاسًا سلبيًّا على نوعية الأجيال التي تصنع عن طريق هذه الأساليب التقليدية البالية المفنية المقيتة المخالفة لأسلوب خير المعلمين وإمام العالمين مصطفى الرحمن الرحيم – فداؤه أبي وأمي، وعليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أجل، إنَّ المراوغة حول الذات، والإيمان المزيّف بسداد المناهج التعليمية السائدة ووجاهتها جملة وتفصيلاً، بل إنَّ خداع الذات بسمو بهذه المناهج على المراجعة على الرغم من كل ما تحمله من نقائص وأزمات ومشاكل، يمثل كل أولئك دلائل ومؤشرات أكيدة بأنّ الحاجة ماسّة كل المساس إلى مراجعة هذه المناهج التي أورثتنا هذه السلوكيات التي لم تزدنا عبر التاريخ إلا تخلفًا وانسحابًا وتبعية لغيرنا من الأمم التي تتعهد مناهجها يومًا بعد يوم بالمراجعة الدائبة الهادفة.

هبْ أنّ فئة من المخلصين ذوي النوايا الحسنة الطيّبة زعمت بأنّ المناهج التعليمية التقليدية السائدة في الأقطار الإسلامية تنتظم أهدافًا واضحة ومعبّرة، وتتضمن موادَّ وموضوعات ومقررات سليمة وسديدة، ويتم تقديم تلك المواد والمقررات من خلال أساليب ووسائل تعليمية راقية، ولذلك فلا داعي لمراجعتها أو تقويمها مادامت متسمة بما ينبغي أن تتسم به المناهج؟!

إن أقل جواب يمكن أن ينسف به هذا الموقف القائم على مخادعة الذات، يتمثل في التساؤلات التالية:

– إذا كانت مناهجنا التعليمية سديدة وسليمة، ولا تحتاج إلى مراجعة، فما السبب – إذًا – في تخلف عموم الأمة، وتأخرها عن ركب الحضارة المعاصرة؟

– وما الذي جعلها تتخلى عن قيادة البشرية، والشهادة على الأمم كما أمرها ربها؟

– ولماذا هزمت في عقر دارها، وأمست لا تملك لا قرارها ولا قوتها في معظم الأحيان؟ ولماذا تستباح أراضيها ودولها، وتمتهن على الملأ كرامة السواد الأعظم من أبنائها في أرجاء المعمورة؟

– بل لماذا تجري كل هذه المحن والإحن والإهانات والإملاءات التي ما جرى على أمة رسالية مثلها قط؟ لماذا لم يضمّن مصمّمو هذه المناهج ومهندسوها مناعات تعصم عموم الأمة من الهزيمة المادية وشبه المعنوية؟ فمادامت هذه المناهج التعليمية متسمة بالروعة والسداد والوجاهة، لماذا لم تخرج حتى هذه اللحظة جيلاً ينتج العلم والمعرفة، ولا يستهلك إلا ما يصنعه بنفسه؟!!

إن الإجابة عن هذه التساؤلات بصدق وأمانة تنبئك عن أن المسؤول المسؤولية الأولى عن هذه الظروف الاستثنائية هي المؤسسات التعليمية عامة والمناهج التعليمية خاصة، فالحقيقة التي لا ينبغي أن يُمارى فيها اليوم هي أنّ الأطر الأكاديمية المتنوعة فشلت «.. في تلبية الحاجة الثقافية للأمة، ولم تستطع أداء دور يذكر في ذلك.. فلم يتمكن المسلمون خلال ما يقرب من قرنين من التعليم اللاديني القائم على النموذج الغربي أن يحققوا تقدمًا، أو يبدؤوا نهضة حقيقية.. فهم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لحد الآن مؤسسة أكاديمية تخرج من أبناء المسلمين منافسين لأمثالهم الغربيين في الإبداع والتفوق، والتعامل مع قضايا مجتمعهم من خلال الرؤية الإسلامية والكفاءة والفعالية المطلوبة.. أما مشكلة المستويات المتدنية والمتخلفة في الإطار الأكاديمي في جامعات العالم الإسلامي ومعاهده، فيصعب حلها بالطرق التي تعالج بها الأمم عادة مشكلاتها المماثلة، لأنها نتيجة حتمية للضياع الفكري وانعدام الرؤية المعرفية الصحيحة..» [1].

إذاً، ليس من سداد الرأي ولا وجاهة النظر تحميل زمرة من أبناء الأمة – كما جرت العادة – مسؤولية الواقع الذي تعيش فيه الأمة، فتلك الزمرة سواء أكانت سياسية أم فكرية أم اجتماعية، تعدّ من نتاج المناهج التعليمية التقليدية التي كان يفترض فيها أن

تصنع العباقرة، وتنتج القادة وصناع القرار الواعين بدورهم وغايتهم في الحياة، المـواكبين لما تجري به الحياة!

قد يرى بعضهم في هذه الحقائق الدامغة والواقع المؤلم شيئًا من اليأس على مناهجنـا التعليمية التقليدية، بل ربما ظنّ بعض – والعياذ بالله – أن هـذا النقـد الموّجـه للمنـاهج التعليمية مرجعه إلى تلك الدعوة المنكورة التي اسـتيقظت عليهـا الأمـة عـشية هزيمتـها النكراء، وإننا – بلا شك ولا تردد – نبرأ إلى الله من تلك الدعوة جملةً وتفصيلاً!!

إننا نؤمن جازمين بأنّ إنكار هذه الحقائق الدامغة يعدّ في حدّ ذاته تأكيدًا لما قرّرنـاه، وتثبيتًا لقولنا بأن هذه المناهج كانت ولا تزال تذكي الاستبداد، وتكميم الأفواه، وتربّـي في النفوس – عبر أساليبها – التفكير الانهزامي الانسحابي التوهمي المتآمر؛ ولكن – مع ذلك كله، فإننا ماضون قدمًا في إظهار هذه الحقائق وعرضها علـى البقيـة الباقيـة مـن المصلحين في الأمة، ولن يثنينا شيء عن ذلـك أمـلاً في أن ينـهض غَيارَانـا المخلـصون بالمراجعة الصادقة الشاملة للمناهج التعليمية، والإصلاح العاجل للمؤسـسات التعليميـة برمتها.

فالخلل كل الخلل فينا نحن المسلمين، وإننا مسؤولون قبل أعدائنا عـن هـذا الواقـع الاستثنائي المزري الذي تعيش فيه الأمة اليوم، فما لم نغيّره تغييرًا شاملاً من خلال نقدنا البنّاء للذات، ومراجعتنا الصادقة الشاملة للمؤسسات التعليميّة عامة وللمناهج التعليمية التقليدية خاصة بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها وطرق التقويم فيها، فإننـا لا نخـال المـدد السماوي سيسعفنا مما نحن فيه من تيه وضياع، وصدق الله في كتابـه العزيـز ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

ثالثًا: الأسباب العلمية لحتمية المراجعة وضرورة التطوير

إن الحاجة تمّس اليوم إلى مراجعة المناهج التعليميـة التقليديـة في ضـوء التحـديات

والنوازل الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة التي لم تكن حاضرة يوم أن صمِّمت تلك المناهج ووضعت أهدافها ومحتوياتها، وذلك قصد النهوض بها، وتطويرها، والارتقاء بها، وصيرورتها مناهج معبّرة – بصورة واضحة وعملية – عن هويّة الأمة وأهدافها وغاياتها في الحياة، وقادرة على إنتاج ذلك الجيل الذي تعقد عليه آمال التمكين والشهود الحضاري.

إن المراجعة التي تدعو إليها هذه الورقة المتواضعة لا تعني – بأي حال من الأحوال – الإلغاء العشوائي أو التغيير التعسفي والاعتسافي للمناهج التعليمية التقليدية القائمة بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها، وطرق التقويم فيها، ولكنها تعني – بكل إخلاص وصدقٍ – إعادة النظر الثاقب الناقد في الأهداف المرسومة في هذه المناهج، ومحتوياتها، وأساليب تقديمها، وطرق التقويم فيها في ضوء الواقع المعاصر، وذلك بغية التعرف على مكامن الضعف والقوة والوهن في هذه العناصر الأربعة، وقصد الارتقاء بما ينبغي الارتقاء به، وتطوير ما يحتاج إلى تطوير، وتغيير ما يجب تغييره، والتبرؤ مما يجب التبرؤ منه. وبتعبير آخر، تروم هذه المراجعة التحقق من مدى توافر عوامل القوّة والإنتاجيّة والفاعليّة والإبداعيّة في العناصر التي تتكون منها هذه المناهج التعليمية التقليدية وذلك في ضوء الواقع الذي تعيش فيه الأمّة، فإذا انكشف غياب هذه العوامل في أي عنصر منها وجب تغييره إن بتطوير أو إلغاء، أو إعادة صياغة!

إن التركيز على مراجعة المناهج التعليمية مراجعة شاملة دون غيرها من المسائل المتصلة بالمؤسسة التعليمية، يعود إلى كون المناهج – كما أسلفنا – المحضن والمصنع الذي يتم من خلاله إعداد النشء وتمكينهم من الإرث العقدي والفكري والثقافي للأمة، فضلاً عن تأهيلهم تأهيلاً متكاملاً ومتوازنًا في كافة المعارف والعلوم المعاصرة تمكينًا لهم من التفاعل الإيجابي المؤثر – بثقة واقتدار – مع مجتمعاتهم، والعالم الذي حولهم.

إنّ تعهد المناهج التعليميّة بالمراجعة الأمينة والتقويم البنّاء والتصويب الهادف

والتعديل المتوازن والتطوير الشامل شأن تألفه الأمم المتقدمة، وتمارسه الشعوب الواعية بين الفينة والأخرى بغية الارتقاء بها، وتفعيل دورها وحضورها الفعّال لتلبية حاجات المجتمع المتجددة بتجدد الزمان والمكان.

بطبيعة الحال، إننا نبادر كل البدار إلى تقرير القول بأن دعوتنا إلى مراجعة المناهج التعليمية في العالم الإسلامي مراجعة جذرية وشاملة، لا تعني – بأي حال من الأحوال – الإذعان لحلم حالم، أو مكر ماكر، كما لا تعني – وحاشاها – ترديداً للنداء الغريب العجيب الذي جاد به هذا الزمان من مطالبة بعض الشعوب غيرها بتغيير مناهجها لتلبي خططها وغاياتها ولتغدو معبرة لا عن آمال تلك الشعوب وأحلامها وأهدافها وغاياتها في الحياة، وإنما عن آمال الشعوب الغالبة وأهدافها وغاياتها! فدعوتنا إلى مراجعة المناهج التعليمية، لا تمت بأدنى صلة بتلك الدعوة الغريبة العجيبة الشاذة التي استيقظ عليها العالم الإسلامي عشية تأكُد القوى الغازية من هزيمته ماديًا وعسكريًا، بل إننا نبرأ إلى الله منها ومن مصادرها، ونحسبها كلمة حق أريد بها باطل!

إن دعوتنا إلى تعهد المناهج التعليمية بالمراجعة والتقويم المستمر ترتكز وتنطلق من المنهج الإسلامي الراسخ الذي يقوم على المداومة على مبدأ محاسبة الذات، وتزكية النفس من وقت إلى آخر مصداقًا لقوله (ص): «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا»، كما تنطلق من قناعتنا بأن تجديد الدين تعليمًا وتطبيقًا مأمور به بنصّ قوله (ص) في الحديث الذي أخرجه أبو داود في سننه: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها أمر دينها».

فالمراجعة تعدّ نوعًا من أنواع التجديد إذ لا تجديد بلا مراجعة، وما لا يتم الواجب إلا به، فهو واجب، فإذا كان التجديد واجبًا، وكان تحقيق التجديد متوقفًا على المراجعة، فإن المراجعة تعدّ – والحال كذلك – واجبة بحسبانها مقدمة الواجب، ومقدمة الواجب عند أهل العلم بالأصول واجب!

وفضلاً عن هذا كله، فإنَّ الدعوة إلى مراجعة المناهج تنبثق من إيماننا بأن الاجتهادات البشرية أنى كانت درجتها لم تسمُ – ذات يوم – في تاريخنا الإسلامي على المراجعة والتصحيح والتقويم والتعديل والتطوير، ويستوي في ذلك الاجتهادات التي نسجت حول معاني نصوص الكتاب والسنة عقيدةً وشريعةً، والاجتهادات التي رامت بيان حكم الشرع في مستجدات الحياة؛ واعتبارًا بأن المناهج التعليمية تعد من حيث الأهداف والمحتوى والوسائل وطرق التقويم اجتهادات بشرية تنامت وتطورت عبر التاريخ هادفة رسم السبل الأمثل للتعامل مع الواقع الإنساني، وإعداد الفرد الصالح النافع لنفسه ولمجتمعه ولمن حوله، لذلك، فإنها هي الأخرى لا يمكن لها أن تسمو على المراجعة والتقويم والتعديل والتطوير بين الفينة والأخرى، وذلك قصد الارتقاء بها، وتطعيمها بما استجد في عالم الناس من قضايا ومسائل؛ وليس من سديد الرأي ولا من حصيف النظر، الجمود على هذه المناهج بأهدافها ومحتوياتها وأساليبها وطرق التقويم فيها، واتخاذها نصوصًا مقدسة منزلة من عند الله، بل لابد من تعهدها بالتقويم والتصويب والتعديل والتغيير والتطوير لمواكبة الواقع الذي يعيش فيه الناس.

وصدق القائل بأن المناهج ليست «.. آية منزلة، مطيبة بعبير الألوهية، وإشراقة من الجنة لا يشوب صفاءها كدرة أو دكنة، لا، بل هي ككل عمل إنساني يبدو نقصه عندما يظن صاحبه أنه تم واكتمل. وإلا لما كانت أرقى أمم الأرض تعدل مناهجها كل مدة حسب مقتضيات العصر والبيئة، وتقدم العلوم، وفنون التربية. فنظرتنا إلى المناهج يجب ألا تكون نظرة العابد إلى.. قرآنه، بل نظرة المسافر إلى الطريق الذي يستخدمه، ويستسرشد به لبلوغ غايته وتحقيق هدفه. وما أغبى المسافر الذي لا يمتد نظره إلى أبعد من الخط المرسوم للطريق..»! [٢]

واعتبارًا بأنّ المناهج التعليمية يراد بها ذلك النظام المتكامل «.. من الحقائق والمعايير والقيم الثابتة، والخبرات والمعارف والمهارات الإنسانية المتغيرة التي تقدمها مؤسسة

تربوية إلى المتعلمين فيها بقصد إيصالهم إلى مرتبة الكمال التي هيّأهم الله لها، وتحقيق الأهداف المنشودة فيهم..» [٣]. لذلك، فإن مراجعة هذا النظام المتكامل من الحقائق والمعايير والقيم والمهارات والخبرات ينبغي أن تتمحور – في نظرنا – حول فكرة إعادة التكامل الأمين المتزن بين العلوم والقيم من ناحية، وبين علوم الدين وعلوم الدنيا من ناحية أخرى، بحيث يتم التخلص من الفصام النكد المفتعل بين المعارف والعلوم والقيم، وبين هذه العلوم المتداخلة والمتكاملة والمترابطة، ويغدو ثمة وصل وترابط بينها، وليتم ترجمة هذا التكامل المنشود بصورة واضحةٍ وجلية في كافة محتويات المواد، كما يتم ترجمته أيضًا في الوسائل التعليمية من خلال الاستعانة بكل وسيلةٍ نافعةٍ بغض النظر عن مصدرها انطلاقًا من مبدأ «الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أولى بها».

ومرد هذا كله إلى إيماننا الراسخ بأنه إذا كان ما يسمى اليوم بعلوم الدين (=العلوم الشرعية) «.. إجبارية وفرض عين في كل الأوقات، فإن العلوم الكونية الأخرى كالرياضيات والفيزياء والكيمياء والإنسانيات وعلوم المهن والحرف والصناعات يكون تعلمها إجباريًا وفرض عين عندما يكون المجتمع في حاجة إليها..» [٤]. ولا يخفى على كل ذي بصيرة وعقل مدى حاجة الشعوب الإسلامية المنكوبة إلى هذه العلوم التي أصبحنا – بفعلٍ من مهندسي المناهج والسياسات التعليمية والأنظمة التعليمية في عالمنا الإسلامي – نستهلكها ولا ننتجها!

إنَّ فكرة إعادة التكامل بين علوم الدين وعلوم الدنيا لا تعني بأي حالٍ من الأحوال قضاءً مقصودًا على فكرة ما يعرف اليوم بالتخصص الدقيق في المعارف والعلوم، ولكنها تعني نفي التنافر والتناقض بين الديني والدنيوي، وبين النقلي والعقلي، وبين عالم الغيب وعالم الشهادة، كما تعني تمكين الجيل الصاعد من المبادئ والأسس العامة التي تقوم عليها النظرة الإسلامية الناصعة المتوازنة والمتكاملة إلى الإنسان، والكون، والحياة، والوجود، فضلاً عن أنها تعني جعل تعاليم وحي السماء قيِّمًا على الواقع المعيش،

وتطويع الواقع الإنساني بجميع شعابه لمقاصد خالق الكون ومدبره، ومقتضى هذا التكامل تحصين النشء بالكليات والثوابت والقيم التي لا ينبغي أن يحيد عنها الفرد أنّى كان تخصصه وزاده المعرفي.

وبناءاً عليه، فإن على المناهج التعليمية أن ترفض أي تقسيم للنشاط المعرفي يقوم على الفصل بين الديني والدنيوي، وبين النقلي والعقلي، وبين المادي والروحي، إذ ليس ثمة تنافر أو تناقض بين هذه الثنائيات، بل هي ثنائيات متكاملة ومترابطة ومتداخلة، ولا يصح الفصل بينها بتاتًا، بل إن أي فصل عشوائي أو تعسفي بينهما، يفضي – ولا محالة – إلى غبش في الرؤية، واضطراب في المنهج، وقلق في الحركة، وتشوه في تعامل الإنسان مع الكون والحياة والوجود، مما يجعل الحياة متسمة بدوام الصراع.

على أن مراجعة المناهج التعليمية لا ينبغي لها أن تقف عند محتوياتها وحمولاتها ومضامينها وأهدافها، ومراميها، بل لا بد لها من أن تنتظم مراجعة أمينة للوسائل التعليمية التقليدية التي يتم استخدامها في تعليم النشء، فليس من شك في أن ثمة جزءاً كبيرًا من الوسائل التقليدية عفا عليها الزمن، ولم تعد صالحة لتعليم نشء القرن الحادي والعشرين، فأساليب الترهيب والضرب والتأليم وسواها من الأساليب البدائية القديمة، لم تعد أساليب ناجعة مفيدة، بل ضررها أكبر من نفعها في كثير من الأحيان، وكذلك الحال في أساليب التسلط والتكميم والاستعلاء والازدراء وسواها من الأساليب التعليمية الفاشلة، لم تعد كل أولئك محل تقدير أو ترحيب في هذا العصر.

وبدلاً منها جميعًا، ينبغي العودة مباركة وحميدة إلى الأساليب الإسلامية الأساسية في التربية والتعليم أعني أساليب التشويق والترغيب والإقناع والانفتاح والحرية وسواها، فهذه الأساليب الراقية كانت في الأساس أساليب إسلامية، غير أنها انزوت واختفت – بقدرة قادر – في الحياة الإسلامية المعاصرة، وحلت محلها تلك الأساليب التي لا تتناسب بأي حالٍ من الأحوال مع واقع النشء في القرن الحالي. إن

الطفل الناشئ يحتاج إلى خطاب «يبني ويكوّن ويغرس في نفسه الصفات والطاقات النفسية الإيجابية التي تدفعه إلى الثقة بنفسه، والرغبة في أداء مهمته في الحياة والاعتزاز بها، والشوق إلى النجاح فيها، ومعرفة أسرارها، بما يجعل شخصيته تتجلى بالقوة والثقة والاعتزاز والمبادرة وما يتصل بها من صفات لازمة لنجاح الأمة في أداء مهمتها في الخلافة.

إن من المهم أن نجنّب الطفل في مراحل تكوينه النفسي خطاب الإرهاب والتخويف السلبي المدمر للطاقات النفسية اللازمة لصفات الشجاعة والثقة والاعتزاز والمبادرة، وأن ننهج في تربيته وفي الإجابة على تساؤلاته منهج الحب والتشجيع فيما يتعلق بمفهومه ونظرته وعلاقته بالله سبحانه وتعالى الحق العدل الودود الرحمن الرحيم، بحيث يقبل الطفل، في قوة وفي صبر وفي تشوق وفي حب، على الله سبحانه وتعالى وعلى الحياة، ودوره فيها، وعلى الدار الآخرة ولقاء الله فيها، أي تلقين الصغير لمبادئ الدين وقيمه وغاياته وعقائده يجب أن تكون في مراحل التكوين الأولى إيجابية تنمّي مشاعر الحب والشوق والتطلع والإنجاز، لأن من يحب ويتطلع ويعتز يقبل ويؤدي ويتفانى ويضحي ويصبر، أما من يخاف ويرهب، فهو يحذر، وينفر، ولا يعمل إلا بالحد الأدنى وتحت ألوان من الصراع والتمزق النفسي المستمر والذي يلازمه طوال حياته نتيجة مشاعر الإرهاب التي تنفره عن الإقبال من ناحية، وتدفعه إلى الخضوع والإذعان من ناحية أخرى، فيكون التكاسل وعدم الانتظام والتقصير والتفاوت والتناقض والأداء بالحد الأدنى وعلى غير حماس أو إتقان، وهو ما نلحظه من صفات أكثر المسلمين في العصور المتأخرة..» [٥].

ومن الأمور التي ينبغي الالتفات إليه في مجال مراجعة الوسائل التعليمية التقليدية، ضرورة الإسراع في تمكين المعلم من أوجه الاستفادة مما جادت به الأيام من وسائل وتكنولوجيات تعليمية حديثة بحسبانها وسائل تقصر المسافات، وتعصم الجهود

والأوقات من الضياع، وسوء الاستغلال، فليس من الحكمة ولا من الإسلام في شيء الجمود على الوسائل التعليمية التقليدية وتقديسها، بل لا بد من تحديثها والتخلص من كافة الوسائل التقليدية التي تجاوزتها الأمم المتمدنة والمتقدمة.

إننا لا نرى من مانع في إعادة النظر بصورة جذرية في المراحل التعليمية التي ورثناها عمن سبقونا من الأمم والشعوب، فللزمن قيمة، وهو سيفٌ إن لم تقطعه قطعك، ذلك لأن ما كان تحصيله بالأمس من المعلومات والمصادر والمراجع يتطلب سنوات في الماضي، فإن تحصيله اليوم غدا لا يتطلب سوى شهور بل أيام، مما ينبغي أخذه بعين الاعتبار، نعني أنه لا محظور اليوم بتاتًا في إعادة النظر الحصيف في كل مرحلة من المراحل التعليمية المختلفة، فالعبرة ليست ولم تكن أبدًا في عدد السنوات، ولكنها كانت وينبغي أن تكون دومًا وأبدًا في النوعية والجودة.

إنني لعلى يقين بأن ثمة حاجة إلى إعادة النظر بشكل جذري في سني الدراسة والتحصيل على جميع المراحل التعليمية بدءاً بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، ذلك لأن جملة من المعلومات التي كان تحصيلها متوقفًا على المدرسة، غدت اليوم في متناول الأطفال عبر مختلف مصادر التعلم وخاصة الأجهزة السمعية والبصرية وغيرها، مما يدعو إلى تجاوز تلك المعلومات واستبدالها بمعلومات متقدمة، وينتج عن ذلك إعادة النظر في سني الدراسة والتحصيل. وبطبيعة الحال، لم يقل أحد من الخلق بأن سني الدراسة المتبعة اليوم في المؤسسات التعليمية التقليدية مبنية على نصوص منزلة من خالق الكون، كما لم يقل أحد من أهل العلم بالتربية والتعليم بأن تلك السنين تسمو على المراجعة والتقويم في ضوء ما يستجد في واقع الناس من تقدم وتطور وتغير، فالشأن في تحديد تلك السنوات كالشأن في أي أمر اجتهادي قابل للخطأ والصواب، وخاضع للمراجعة والتقويم والتعديل والتطوير والتغيير.

ولهذا، فليس من حصيف القول ولا من سديد الرأي، اعتبار الاجتهادات التربوية

والتعليمية المتصلة بمحتوى مناهج التعليم ووسائله اجتهادات مقدسة ودائمة وأبدية، بل يجب أن تخضع لما تخضع له كافة الاجتهادات من مراجعة وتقويم وتسديد وتطوير وتغيير إذا لزم الأمر في بعض الأحيان. وهذا ما درجت عليه كثير من الأمم المتمدنة والراغبة في التقدم والتطور والنهضة، حيث إنها تتعهد مؤسساتها التعليمية وخاصة مناهجها التعليمية بالمراجعة الدائبة والتقويم المستمر، وتحدث فيها الكثير من التعديلات والتطويرات والتغييرات لتلبية ما يستجد في واقعها وأحوالها.

مأساتنا أننا لن نراجع قضايانا بإرادتنا وبرغبة صادقة منا، حتى إذا ما طولبنا بها بحق ودونه، تسارعنا إلى الإذعان والخضوع، وهذه منهجية في التغيير والترقي لا بد للأمة من التخلص منها، ولا بد لنا من التفكير الجاد والتخطيط المتمعن في كل ما نقدم عليه من عمل، بل لا بد لنا من مواظبة محاسبة أنفسنا ونقد ذاتنا بإرادتنا وبطريقتنا وبالكيفية التي نريد ونسعى إليها؛ وفي ذلك صلاحنا وصلاح أمرنا وأمر أمتنا جميعًا.

إنّ تعهد المناهج بالمراجعة والتطوير ينبغي أن يكون ذلك منهجًا ثابتًا ومستمرًا لا يجوز التوقف عنه، إذ إن التوقف عن المراجعة الدائبة للمناهج يعني التوقف عن الترقي والتطور والنهضة والتقدم، كما يعني المداومة على مراجعتها قصد تطويرها والنهوض بها ومواكبتها لما يستجدّ في العالم من معارف وخبرات وتجارب وأساليب، تمكين الأجيال من المشاركة الفاعلة والفعالة في الفعل الحضاري، والحفاظ على استقلالهم وسيادة دولهم.

ومهما يكن من شيء، فإننا نخلص إلى القول بأنّ مراجعة المناهج التعليمية تمثل أحد القضايا المحورية الأساسية التي تحتاج إليه الأمة في هذا العصر، وتعد أحد أهم هموم الإصلاح الشامل للحياة، ذلك الإصلاح الذي يدعو إلى أن «.. تواكب قدرة العقل والفكر والمنهج المسلم حاجة الأمة والتحديات التي تواجهها، وأن تقدم لها الطاقة والزاد الفكري، والرؤية، والمناهج الفكرية والحضارية اللازمة لإنجاح مسيرة جهود بناء مرافقها

وأنظمتها. فالأمة لا ينقصها الإخلاص ولا القيم ولا القدرات البشرية أو المادية؛ ولكنها تحتاج إلى فكر سليم، ومنهج متكامل قويم، ورؤية واضحة تسير على هداها، وتسعى إلى تحقيقها، وتنشئ أبناءها على مقتضاها.. إنه دون إصلاح مناهج الفكر، وتحقيق رؤية أصيلة واضحة لن يستقيم جهد، ولن ينجح عمل، ولن تفيد تضحية. هذا ما نشأت عليه حضارة الإسلام، وما قامت عليه الحضارات الأخرى من قبل.. وإذا كان لا يصح للمرء المسلم أن يتكرر عليه الدرس، فلا يتعظ ولا يرعوي، فقد تكررت الدروس والعظات والتجارب، وآن لنا أن ندرك أولوياتنا، وألا نهمل الأسس، مهما كان إلحاح الأحداث، وهجمات التصدي التي تصرفنا عن إعادة بناء الطاقة التي يتولد عنها الجهد الصحيح بالقدر الصحيح في الاتجاه الصحيح.. فالإسلامية بمفهومها الشامل إطار للحياة الإنسانية والحضارة والإعمار البشري، وغاية كل نشاط وجهاد وعمل وتنظيم اجتماعي إسلامي، غاية واحدة، ومسيرة واحدة، ولا يصح إهمال أي جانب منها، أو التقليل من شأنه..»[٦].

الهوامش:

١ ـ انظر: *إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات*، طه جابر، (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، طبعة ١٩٩١م) ص ٨٢-٨٣ باختصار.

٢ ـ انظر: *مناهج وأساليب في التربية والتعليم*، إلياس ديب، (بيروت، دار الكتاب اللبناني، طبعة ثالثة لعام ١٩٨١م) ص١٤ بتصرف.

٣ ـ انظر: *مناهج التربية*: أسسها وتطبيقاتها، علي أحمد مدكور، (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة ٢٠٠١م) ص١٤ باختصار.

٤ ـ انظر: *منهجية تدريس المواد الشرعية*، علي أحمد مدكور، (القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة عام ١٩٩٩م) ص٦٠ وما بعدها، وانظر للمؤلف أيضًا *منهج التربية الإسلامية* (الكويت، مكتبة الفلاح، طبعة أولى لعام ١٩٨٧م).

٥ ـ انظر: *أزمة العقل المسلم*، عبد الحميد أبو سليمان، ص١٩٣ وما بعدها باختصار.

٦ ـ انظر: *الوجيز* ص٨١-٨٢ بتصرف.